الأهمية الاقتصادية لتجربة التكامل الاوراسيوي
قراءة في الإمكانات والتحديات

ا.م.د باسمة علوان حسين
جامعة العلوم العراقية

تاريخ تقديم البحث : 2025/10/12
تاريخ قبول النشر : 2026/01/12

المستخلص

تتناول هذه الدراسة الأهمية الاقتصادية لتجربة التكامل الأوراسي في إطار الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، من خلال تحليل الممكنات الاقتصادية والبشرية والطبيعية التي تمتلكها دوله الأعضاء، ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار التجاري. وتركّز الدراسة على المزايا الاقتصادية التي يوفّرها التكامل، ولاسيما توسيع الأسواق، وزيادة التجارة البينية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وجذب الاستثمارات. كما تناقش الدراسة أبرز التحديات التي تواجه تجربة التكامل الأوراسي، مثل تباين الهياكل الاقتصادية، واختلاف مستويات التنمية، والتأثر بالمتغيرات الجيوسياسية. وتخلص الدراسة إلى أن تجربة التكامل الأوراسي تمثل نموذجاً اقتصادياً واعداً لتعزيز التعاون الإقليمي، رغم ما يكتنفها من تحديات تتطلب سياسات تنسيقية أكثر فاعلية لضمان استدامتها.

الكلمات المفاتيحه: التكامل الاوراسيوي،الاتحاد الاقتصادي،الامكانات الاقتصادية،الممكنات البشرية،الموارد الصناعية، المزايا الاقتصادية،التجارة البينية.

Abstract

This study examines the economic importance of the Eurasian integration experience within the framework of the Eurasian Economic Union (EAEU), by analyzing the economic, human, and natural potentials of its member states and their role in promoting economic growth and trade stability. The study highlights the economic advantages of integration, particularly market expansion, increased intra-union trade, improved efficiency of resource allocation, and investment attraction. It also discusses the main challenges facing Eurasian integration, such as differences in economic structures, varying levels of development, and exposure to geopolitical changes. The study concludes that the Eurasian integration experience represents a promising economic model for enhancing regional cooperation, despite the challenges that require more effective coordination policies to ensure sustainability.

key words: eurasian integration ,economic union,economic potential,human resources,natural resources,economic advantages,intra-regional trade.

المقدمة

فرضت ظروف ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وما نتج عنها من تفكك منظومة الدول الاشتراكية، واستقلال دول الاتحاد السوفيتي، إلى انكشاف مصادر قوة روسيا، ودخول اقتصادها في معترك التحول نحو القطاع الخاص عبر أسوء تجربة للخصخصة وهي (الجراحة من دون تخدير)، ومع عصف الاحداث والمتغيرات التي رافقت صدمة الانهيار، إلا أن توافر قيادة جديدة لروسيا عند بواكير القرن الحادي والعشرين، قد وضع أسس لمرحلة مختلفة تماماً، أريد منها أن تعود روسيا كقطب دولي، وكان من أبرز هذه الأسس هو العمل على تأسيس فضاء اقتصادي مع الدول المجاورة لروسيا، لمقاومة سياسة الحنق والتطويق التي حاولت الولايات المتحدة وحلفائها، ومحاولة تقرب (حلف الناتو) من حدودها.

لهذا حرصت روسيا على إقامة أيّ صيغة تعاون وتحت أيّ مستوى مع دول الاتحاد السوفيتي السابق، وهذا يمثل توجه استراتيجي لروسيا بغية حماية الفضاء الاوراسي، بالرغم من أن هناك اعباء يتحملها الاقتصاد الروسي، كنتيجة طبيعية للتكامل مع اقتصادات تعاني من مشكلات واختلالات، وتحتاج إلى المزيد من المساعدة للتغلب عليها، والتصورات التي وضعت للمضي في هذا الاتحاد أريد لها أن تماثل خطوات تطبيق الاتحاد الأوربي، من حيث المرور بمنطقة تجارة حرة واتحاد كمركي، وصولاً إلى صيغ الاتحاد، ودخلت اتفاقية تأسيس هذا الفضاء الاقتصادي منذ عام 2009.

لهذا فأن **البحث يهدف** إلى بيان دور وأهمية روسيا في تأسيس هذا الاتحاد، والصعوبات التي تواجهها دول الاتحاد والتحديات التي تفرضها طبيعة الاقتصادات المنضوية في الاتحاد، فضلاً عن البيئة الاقتصادية الدولية. لا سيّما وأن معظم الاقتصادات تتسم بالطابع الزراعي، أو أنها تعتمد على تصدير الموارد الطبيعية، بجانب ما تتركه الأزمة الروسية– الأوكرانية.

وينطوي البحث على **مشكلة أساسية هي:** هل الممكنات التي يحتضنها هذا الاتحاد كفيلة بجعله قوة اقتصادية مثلها مثل الاتحاد الأوربي في ظل تحديات وصعوبات عديدة، أم أنها مصلحة روسية يراد منها الحفاظ على الأمن القومي الروسي من تمدد الغرب، بغطاء اقتصادي.

فيما **يرتكز البحث على فرضية** مؤداها الآتي: بسبب أوضاع اقتصادات دول ما بعد الاتحاد السوفيتي، وصعوبات النهوض بالتنمية، والذي توافق مع الرغبة الروسية في تأمين الفضاء الاوراسي من الزحف الغربي، مع تحملها كلفة اقتصادية كبيرة للحفاظ على هيكل التعاون بين دول الاتحاد الاوراسي.

أولاً: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للتكامل

1- المفهوم اللغوي

بدأ استخدام مصطلح التكامل في سنة 1620 في قاموس أكسفورد– Oxford الانجليزي وتعريفه (جعل الأجزاء المتفرقة كلاً متكاملاً[1]، ويشار إلى إن التكامل كلمة مأخوذة من كلمة (Integration) اللاتينية الأصل، وهي تعني تجمع الاشياء لتؤلف شكلاً واحداً، أما التكامل واقعياً فهو يعني (الحالة التي لا يبقى فيها تمييز بين الدول الداخلة في التكامل)[2]، وفي اللغة الإنجليزية اشتق هذا اللفظ (Integer)، الذي يعني الشيء المتراكب عضوياً في كل لا يتجزأ، ويدخل التكامل في مجالات عديدة منها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والأمنية [3].

وعليه فالتكامل يعني عملية توحيد أجزاء مختلفة في كل واحد. أو أنه (تجميع عدة عناصر منتشرة لتكوين كل واحد جديد وكبير، لتقوية كل موجود وغير مترابط)[4]. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديين يستخدمون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الإنجليزي (Integration)، إذ إن التكامل هو عملية التقارب الفعال والاندماج والتكيف المتبادل للنظم الاقتصادية الوطنية، في سياق التنظيم الذاتي القائم على أساس الاتفاقيات السياسية والاقتصادية، التي أتفقت عليها الدول المنضوية في التكامل.

2- المفهوم الاصطلاحي للتكامل

يختلف الباحثون في تعريفهم للتكامل وبخاصة الاقتصادي منه، باختلاف الزاوية التي ينطلق منها كل باحث في معالجته لظاهرة التكامل. ويعزى أول استخدام لاصطلاح التكامل الاقتصادي في السنوات ما بين 1930– 1940، عند الاشارة إلى الحالة التي تم فيها تجميع اقتصادات عدة في مجموعة اقتصادية كبيرة.

---

[1] The Oxford Dictionary VII.C. (Oxford: Clarendon Press, 1922-1970

[2] Bela, blassa, The Theory of Economic integration, D.lrwin Homewood, 1961, p.5.

[3] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، ط 2، القاهرة، 1994، ص 222.

[4] جاسم بن محمد القاسمي، آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص 65.

ويشير فريتز ماهلوب على أن أول من استخدم مصطلح (التكامل الاقتصادي) بمعناه الحالي، هم كل من (إيلي هيكشر، وهربرتغايديك، وجيرت فون آيرن) عام 1935 في كتابهما(التكامل الاقتصادي لأوروبا: دراسة تكامل التجارة الخارجية للدول الأوروبية)، لذلك نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي، التي قدمها الباحثون في هذا المجال، وكما يأتي:

أ- يعد جون بيندر(pinder John) أن التكامل الاقتصادي (بإزالة التمييز بين الفاعلين الاقتصاديين المنتمين للدول الأعضاء، وتطبيق سياسات منسقة وموحدة، بما يحقق الأهداف الاقتصادية الرئيسة [1]، فيما يرى عبد الغني عماد، بأنه (إطار من العلاقة التبادلية القائمة على التنسيق الطوعي، بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية، لتحقيق المنفعة المشتركة عبر سلسلة من العلاقات التفضيلية)[2].

ب- يعرفه الاقتصادي بيلا بالاسا بأنه (عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وأما كونه حالة، فإنه يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصادات القومية[3] .

ت- يذهب الاقتصادي السويدي جونار ميردال (Myrdal) إلى (أنه عملية اجتماعية واقتصادية تهدف لإزالة الحواجز ما بين الوحدات المختلفة، لتحقيق تكافؤ الفرص إزاء جميع عناصر الإنتاج، ليس فقط على مستوى دولي بل أيضاً على المستوى الإقليمي)[4]، بقطع النظر عن سياستهم[5].

ث- فيما يرى ليون ليندبرغ (Lindberg Leon) أنها) العملية التي تجد الدول نفسها راغبة في إدارة شؤونها الخارجية أو الداخلية الرئيسة باتخاذ قرارات مشتركة مع اعضاء التكامل، ومن خلال مؤسسة جديدة)[6].

ج- في حين يذهب (كارل دويتش) إلى التركيز على أهمية التجانس الاجتماعي، عندما تمتلك جماعة معينة شعوراً كافياً بالجماعية لتحقيق التكامل مع الشعوب المماثلة لها.

ح- تمثل رؤية (فيليب جاكوب) خطوة نحو بلورة مفهوم للتكامل، عندما يركز على توافر الإحساس الجماعي بوجود روابط مشتركة بينهم تجعلهم يشعرون بذاتية خاصة للانضواء تحت كيان سياسي واحد، وكلما كانت هذه الروابط متينة ومنسجمة كان التكامل أكثر نجاحاً، ويقاربه جان تنبرجن (j. Tinbergen) بكونه أفضل السبل لقيام للعلاقات وإزالة المعوقات إزاء التعاون[7].

ويتبنى البحث رؤية بيلا بلاسا وفيليب جاكوب، للتكامل الاقتصادي، مع عدم إهمال الرؤية الاشتراكية في تخطيط الانشطة المشتركة بين الاعضاء، لاسيّما في مجال القطاعات والفروع الاقتصادية[8].

ثالثاً: اتجاهات التكامل ومستوياته

1- اتجاهات التكامل: على الرغم من تعدد مفاهيم التكامل وتعاريفه، إلا أنها ظلت متوزعة على اتجاهين رئيسين هما[9]:

الاتجاه الأول: اتجاه عام يُعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون، أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما، ويُنتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية، وهو ما يجعل من التكامل مفهوماً لا معنى له، كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

---

[1] محمد محمود الإمام، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 233.

[2] سامية جدو، التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته- دراسة مقارنة بالاتحاد الأوروبي، في: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، دار الهدى، 2005، ص 246.

[3] بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص 10 .

[4] رشيد بوكساني، أحمد وبيش، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي في: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، دار الهدى، الجزائر، 2005.

[5] محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972، ص 30.

[6] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985، ص 272.

[7] فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية - اللبنانية، القاهرة، 2004، ص70.

[8] منصور الراوي، التكامل الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية في التكامل الاقتصادي في العالم والوطن العربي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩١، ص٣٣.

[9] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 2002، ص 45.

الاتجاه الثاني: فهو اتجاه أكثر تحديداً، إذ يعد التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول، وصولاً إلى أشكال جديدة مشتركة تؤثر تفاعلات المؤسسات فيها على سيادة الدولة.

2. **مستويات التكامل:** يعد التكامل الاقتصادي عملية توحيد اقتصادي وسياسي للبلدان من خلال تطوير العلاقات المتبادلة، وتقسيم العمل وتفاعل هياكلها الإنتاجية على مستويات مختلفة، هي:

المستوى الجزئي (على مستوى المؤسسات): تتم العملية من خلال التفاعل بين الشركات الخاصة من الدول المجاورة، وتدخل بعض الشركات لبلدان مختلفة في علاقات اقتصادية مباشرة، تساهم في تداخل حقيقي بين الاقتصاديات الوطنية. **وعلى المستوى الكلي (على مستوى الاتفاقيات بين الحكومات):** يحدث التكامل على أساس تكوين الاتحادات الاقتصادية للدول التي تهدف إلى:

أ. ضمان حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمالة بين الدول المتكاملة لتشكيل فضاء اقتصادي.

ب. تنسيق السياسات الخارجية والدفاعية والعمل المشترك في المجالات الاقتصادية والنقدية والمالية والعلمية والتقنية والاجتماعية، وبناء المجمعات الاقتصادية الإقليمية الشاملة، وتطوير البنية التحتية، والصناديق المالية واصدار عملة واحدة بين الدول المشتركة.

وينظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه حالة تقود الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، واحداث التغييرات المطلوبة في الهياكل الاقتصادية، وإذابة الاقتصاديات القومية في كيان جديد، ويعتمد على:

- عادة ما يكون بين البلدان القريبة من بعضها البعض في النظام الاجتماعي والأيديولوجي.
- يوجد توافق سياسي للأنظمة وتطور في المستوى الاقتصادي للدول المتكاملة.
- يتم إدارة وتوجيه التكامل على أعلى مستويين الدول المنضوية .

وتختلف رؤى المدارس الفكرية في تحديد مفهوم للتكامل الاقتصادي، كونه يعد مرحلة متقدمة من العلاقات الاقتصادية الدولية، تهدف لتدويل الحياة الاقتصادية عبر تنظيم التبادل بين البلدان ذات نظم اقتصادية متقاربة، بهدف زيادة الاعتماد المتبادل فيما بينها، وهو ما يتطلب توحيد السياسات الاقتصادية تمهيداً لتحقيق الاندماج فيما بينها، وهناك ثلاثة مفاهيم، هي[1]:

المفهوم الأول: تكامل السوق: ممثلو هذا المفهوم هم: Balass، Kremer، Biye، Scitovsky،Olin، ووفقاً لآراء هؤلاء العلماء، فإن جوهر التكامل هو تحرير التبادل الاقتصادي بين البلدان، وإلغاء الحواجز الوطنية من أجل خلق سوق مشتركة، وضمان الحرية الكاملة للمنافسة.

المفهوم الثاني: قدمه كل من Tinberg وPhilip وPinder. ويستندون على أهمية التدخل الواسع والمؤثر لهيئات ومؤسسات التكامل في مجال العلاقات الاقتصادية، لإنشاء اتحاد اقتصادي ثم اتحاد سياسي للدول يمتلك سلطة فوق الوطنية.

المفهوم الثالث: التنازلات: واصحاب هذا المفهوم هم: خ. يولاس، ي. خاس وغيرهم، يرون أن التكامل عملية لخلق تحالفات مختلفة مبنية على المقايضات، وتتطور هذه العملية في مجال الاقتصاد والسياسة والعلاقات الاجتماعية، إلى اتحاد سياسي للدول في تحالف يضم كل صفات سلطة الدولة.

رابعاً: شروط التكامل الاقتصادي ومراحله

1- شروط التكامل الاقتصادي: يضع باحثوا التكامل الاقتصادي شروط عدة، أبرزها:

أ- **الموقع الجغرافي:** عادة ما يجري التكامل منطقة إقليمية معينة، لتشكيل فضاء اقتصادي وسياسي مستفيدة من التشابكات الاقتصادية والثقافية والدينية والعرقية بين شعوبها، ومحاولة لتعويض لعنة الجغرافيا أو (انتقام الجغرافيا)، التي حددت روسيا وسهلت فرص محاصرتها[1].

[1] Kabya Tshikuku ,Integration economics national, cahier economic et Sochaux, presses universities a Zair– Zair–Kinchassa, September December, 1981, P.197.

ب- **مستوى التنمية الاقتصادية:** إن الشرط الثاني لتحقيق التكامل الحقيقي للدول هو امتلاكها مستويات متقاربة من التنمية الاقتصادية، وتوافق الآليات الاقتصادية المعتمدة والتجانس الاجتماعي والقانوني. والتقارب في مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسة (الناتج المحلي الإجمالي للفرد، معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، أسعار الفائدة، إنتاجية العمل، والأجور)، والبلدان المتقدمة اقتصادياً هي أكثر فعالية في تحقيق عمليات التكامل. من الدول الفقيرة لضعف التنوع الاقتصادي والتشابه في تصدير السلع.

ت- **وجود الإرادة السياسية:** التي تتمثل بالقادة الذين يقومون بتطوير وتنفيذ عملية التكامل على مستوى الدولة، إن غياب الارادة السياسية من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي[2].

ث- **تنسيق السياسات القومية الاقتصادية:** يقتضي التكامل الاستعداد لتنسيق السياسات الاقتصادية، وبخاصة التجارية (التعريفة الجمركية)، والسياسة النقدية (سعر الصرف)، بجانب سياسات الاستثمار[3].

ح- **توفر الأيدي العاملة المدربة:** يعد هذا الشرط من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي، ويتيح للدول الأعضاء استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مستمرة[4].

ج- **تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل:** يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى[5].

خ- **توفر شبكة إقليمية ملائمة للنقل والمواصلات:** توافر شبكة واسعة للنقل والمواصلات بين الدول الواقعة في إطار تكتل إقليمي، وهذا يعد عاملاً حاسماً في ضمان تأثير حقيقي لإلغاء الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بين الدول المتكاملة.

د- **ضرورة التدرج والآلية:** يجب أن يكون التكامل تدريجياً وآلياً، بشكل يسمح للاقتصاديات المختلفة التأقلم مع حجم السوق الجديد، لأن التحولات الداخلية للبضائع والأموال تخلق بعض المشاكل، مع الأخذ بالحسبان الاعتبار ظروف كل بلد[6].

ذ- **المناخ السياسي:** يجب على مؤسسات الدول الساعية إلى التكامل، وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وأطر عامة للمواقف السياسية بإزاء مختلف المشاكل، حتى تصبح ديمومة بقاء التكتل مصلحة لجميع الاطراف سياسياً واقتصادياً[7].

2- مراحل التكامل الاقتصادي: يمكن تنفيذ التكامل الاقتصادي باتجاهين رأسي وأفقي، وما يخص الجانب الأفقي هو الجانب الكمي من العملية، أي زيادة عدد البلدان في المجموعة، أما الجانب الرأسي فهو نوعي لتعميق التكامل، ويتم التكامل الاقتصادي تدريجياً من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيداً. ويتم ابرام الاتفاقات التجارية التفضيلية، عندما لا تزال البلدان تتخذ خطواتها الأولى نحو التقارب المتبادل، ووفقاً لهذه الاتفاقيات توفر البلدان معاملة تفضيلية أكثر ملاءمة لبعضها البعض

وبحسب الاقتصادي بيلا بالاسا Bela Balssa، يمكن للتكامل الاقتصادي أن يتخذ مراحل عدة، تتراوح من التخفيف الأدنى للقيود الموجودة بين الدول المتكاملة، وصولاً إلى إلغائها نهائياً. والمراحل الأساسية للتكامل الاقتصادي بحسب تتابعها هي:

المرحلة الأولى: منطقة التجارة الحرة Area Trade Free: إن إنشاء مناطق للتجارة الحرة يزيد المنافسة في الأسواق الوطنية بين المنتجين المحليين والأجانب، إذ يتم إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة البضائع داخل المنطقة، بينما تحتفظ كل دولة مشاركة بسياستها الخاصة بالتجارة الخارجية فيما يتعلق بالبلدان الاخرى خارج المنطقة[8]، وهو ما يسهل حرية انتقال السلع

---

[1] عبد علي كاظم المعموري، المواجهة في قلب الأرض: المزاحمة الروسية للولايات المتحدة الاميركية، دار روافد، بيروت، 2017، ص 85.

[2] محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، دراسة للاتجاهات الانمائية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي 1960-1980، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980، ص 103.

[3] إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974، ص 45

[4] كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتبة العربية الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، 1984، ص 38.

[5] Yadwiga Forowicz, Economies International, Benchmen, Quebec, 1995, P.267.

[6] محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، سوريا، 1972، ص33.

[7] إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974، ص 46.

[8] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص310.

والخدمات بين دول منطقة التجارة. ويتم ذلك على مستويين: تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية على انتقال السلع عبر الحدود المنطقة، وتقديم الخدمات التجارية للأشخاص الاعتباريين (الشركات) والأشخاص الطبيعيين (الأفراد)[1]. ومنطقة التجارة الحرة هي اتحاد جمركي ناقص، تعمل على إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية الداخلية بين الدول المندرجة في نطاقها، وتحتفظ كل منها برسومها الخاصة واستقلالها الجمركي إزاء بقية دول العالم الخارجي[2].

المرحلة الثانية: الاتحاد الجمركي Union Customs: يمثل الاتحاد الجمركي المرحلة الثانية بعد منطقة التجارة الحرة، وهو مستوى أكثر تقدماً من منطقة التجارة الحرة، حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية[3]، إن إنشاء الاتحاد الجمركي يؤدي إلى اتساع حجم السوق أمام المؤسسات العاملة داخل الاتحاد، وبذلك تستطيع هذه المؤسسات تخفيض نفقات الإنتاج نتيجة لمزايا الإنتاج الكبير[4].

المرحلة الثالثة: السوق المشتركة Common Market: وهي مرحلة أكثر تعقيداً وتقدماً من المرحلتين السابقتين، يتضمن حرية حركة السلع والخدمات والعمالة ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء دون عراقيل، وتجارة حرة متبادلة، وتعرفة تجارية خارجية واحدة، ويتم معاملة استثمارات الدول الأعضاء بالحقوق والامتيازات معاملة الاستثمارات الوطني[5]، وتستفيد الشركات من الدعم والإعفاءات الضريبية، ويجري تشكيل الهياكل التشريعية والتنفيذية والقضائية العليا في المجالات الاقتصادية، ومؤامة السياسات الاقتصادية.

المرحلة الرابعة: الاتحاد الاقتصادي والنقدي Economic union، وتعد خطوة أكثر تقدماً تلي السوق المشتركة على طريق التكامل الاقتصادي، وفيها يتم التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الخاصة بالدول الأعضاء، وهو ما يتطلب من أجهزة الاتحاد القدرة على التنسيق والإشراف على التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء، واتخاذ قرارات تنفيذية نيابة عن المجموعة ككل، وتتنازل الحكومات عن جزء من سيادتها في بعض المسائل التنظيمية لصالح مؤسسات الاتحاد[6].

خامساً: الممكنات البشرية والطبيعية لدول الاتحاد

1- **الموارد البشرية:** من حيث السكان فإن عدد سكان دول الاتحاد أكثر من 182 مليون شخص، أي 2.5٪ من سكان العالم. وتعد روسيا أكبر دول الاتحاد سكاناً، إذ يصل عددهم إلى 146.8 مليون شخص، ويشكلون ما نسبته 80.4٪ من سكان الاتحاد، إن روسيا تحتل المرتبة التاسعة في العالم من حيث عدد السكان، ويعيش في روسيا 200 قومية، لكن الغالبية العظمى منهم يمثلون القومية الروسية (81٪)، ويشكل الروس في بعض الجمهوريات مثل الشيشان وداغستان أقل من 5٪ من السكان. ويبلغ عدد سكان كازاخستان 19.9 مليون نسمة، أي ما يعادل 9.6٪ من سكان دول الاتحاد، هذا ما يجعل كازاخستان ثاني دولة من حيث عدد السكان في دول الاتحاد، ويبلغ عدد سكان بيلاروسيا 9.5 مليون نسمة أي 5.2٪ من سكان دول الاتحاد، فيما يصل عدد سكان قيرغيزستان أكثر بقليل من 7 ملايين نسمة، ويشكلون 3.2٪ من سكان دول الاتحاد، ويمثل سكان أرمينيا الأقل عدداً بين دول الاتحاد وعددهم ما يقارب من 3 ملايين شخص أو 1.6٪ من سكان الاتحاد. [7]

2- **الإمكانات الطبيعية:** يتمتع الاتحاد بإمكانيات اقتصادية كبيرة، مرتبطة بالموارد الطبيعية والإمكانيات الانتاجية الكبيرة في مختلف فروع الاقتصادات الوطنية، ويحتل الاتحاد مكانة رائدة في العديد من قطاعات الاقتصاد العالمي، ومؤشرات رئيسة تعكس الإمكانات الاقتصادية لدول الاتحاد.

---

[1] حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1998، ص29.

[2] للمزيد ينظر: هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي: النظريات والسياسات، دار اليازوري، عمان، 2009.

[3] Jean François Mittaine, François Pequerul, les unions économiques .régionales (Paris, Armand Colin 1999), P. 16.

[4] محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفي، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص421.

[5] محمد الحمصي، مصدر سابق، ص 94.

[6] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، 2001، ص260.

[7] **EAEV population by country,2025(**

أ- المساحة: تبلغ مساحة أراضي دول الاتحاد أكثر من 20 مليون كيلومتر مربع، أي ما يعادل 14٪ من أراضي العالم. وتشغل روسيا معظم أراضي الاتحاد بمساحة 17 مليون كيلومتر مربع، تقع 21٪ فقط من أراضي روسيا في الجزء الأوروبي، وهو المركز السياسي والاقتصادي المهم حيث تتركز العلاقات الاقتصادية الرئيسة ويعيش غالبية السكان. يحد روسيا 14 بلداً، بما في ذلك مع البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة جداً، مثل الصين وفنلندا والنرويج، ولديها حدود بحرية مع الولايات المتحدة واليابان، وهما من أكبر الاقتصادات في العالم، فضلاً عن إمكانيتها الوصول إلى 14 بحراً ترتبط بثلاثة محيطات، والتي تسمح لها بالتجارة البحرية مع العديد من البلدان، وتحتل المياه أكثر من 12٪ من أراضي روسيا.

وتعد كازاخستان ثاني أكبر دولة في الاتحاد، إذ تبلغ مساحتها أكثر من 2.7 مليون كيلومتر مربع، ومع ذلك فإن الأراضي الكازاخستانية المهمة مغطاة بالصحاري وشبه الصحاري، والتي لا تسمح باستخدام هذه المنطقة اقتصادياً. تقع حدود كازاخستان على 5 دول، وأكثرهما تطوراً روسيا والصين، ولكن حدودها لا تصل إلا إلى بحر قزوين، وهذا لا يساعدها على الوصول إلى البحار المفتوحة والمحيطات، ولا يسمح لها بإجراء تجارة بحرية مباشرة مع الدول الأخرى.

فيما تحتل جمهورية بيلاروسيا المرتبة الثالثة من حيث المساحة بين دول الاتحاد، وتبلغ مساحتها أكثر من 200 ألف كيلومتر مربع. وتقارب مساحة قيرغيزستان مساحة بيلاروسيا تقريباً، وأكثر من 75٪ من أراضي البلاد يغلب عليها التضاريس الجبلية، وتمثل أرمينيا أصغر دولة دول الاتحاد من حيث مساحة أراضيها، والتي هي أقل من 30 ألف كيلومتر.[1]

ت- الحديد والصلب: يؤدي إنتاج الحديد والصلب الدور الرئيس في الصناعة التعدينية، تحتل دول الاتحاد المرتبة الرابعة عالمياً بإنتاج الحديد الزهر[2]، إذ يبلغ إنتاجها 5.5 مليون طن سنوياً، وهذا يُمثل نسبة 4.2% من الإنتاج العالمي، وتحتل المرتبة الخامسة بإنتاج الصلب، حيث يبلغ حجم الإنتاج الإجمالي دول الاتحاد، أكثر من 75 مليون طن في السنة، وهذا يمثل 5% من الإنتاج العالمي.[3]

ث- الاسمدة: تحتل دول الاتحاد المرتبة الثانية عالمياً بإنتاج الاسمدة الكيماوية، ويصل إنتاجها إلى 30 مليون طن سنوياً، وهذا ما يمثل أكثر من 4% من الإنتاج العالمي، وتحتل دول الاتحاد المرتبة الأولى في إنتاج البوتاس، وتنتج 35% من الإنتاج العالمي للبوتاس. وتعتبر الصناعات الكيمائية من القطاعات ذات الأولوية في اقتصادات دول الاتحاد.وتسيطر روسيا علئ حوالي 20% من صادرات الأسمدة العالمية لعام 2023 [4]

ب- موارد الطاقة: يمثل إنتاج قطاع الطاقة فيها 1/6 من أجمالي الناتج القومي الاجمالي، وتحتل دول الاتحاد المركز الثاني عالمياً في إنتاج الغاز، حيث يبلغ حجم إنتاجها 700 مليار متر مكعب سنوياً بنسبة 20% من أجمالي الغاز المنتج عالمياً، وتصدر دول الاتحاد 25% من إجمالي الغاز المصدر في العالم، وتحتل دول الاتحاد المرتبة الأولى من حيث احتياطي النفط بنسبة 7% من الاحتياطي العالمي، وتنتج دول الاتحاد 600 مليون طن سنوياً، وهذا ما يمثل 15% من صادرات النفط عالمياً. والمرتبة السادسة عالمياً في إنتاج الفحم حيث يبلغ إنتاجها 500 مليون طن سنوياً، والمرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج الطاقة الكهربائية، وتنتج 1200 مليار كيلو واط ساعة (شكل-1)، وهذا يمثل 5% من إنتاج الكهرباء في العالم.[5]

[1] The world bank-world development indicators ,2023
[2] United nations-un statistics division(unsd),2023
[3] EAU cammunsion-guidance on trade and statistics,2024
[4] GIS reports -EAEU economic figures,2024
[5] عباس فالح حسن,مكانة الاتحاد الاقتصادي الاوراسي في التوجهات الروسية ,بحث مقدم الئ معهد الخدمة الخارجية,وزالاة الخارجية ,بغداد,2018

شكل -1 توزيع إنتاج الطاقة الكهربائية حسب نوع المحطات.

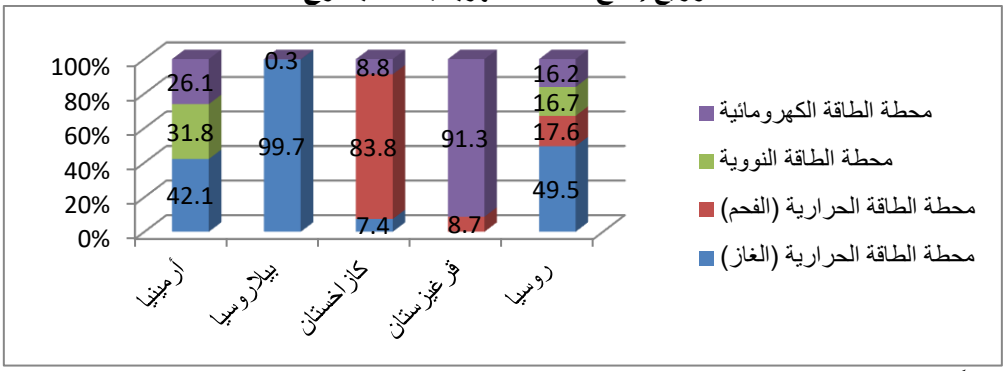

المصدر: نقلاً عن: عباس فالح حسن، مكانة الاتحاد الاقتصادي الاوراسي في التوجهات الروسية، بحث مقدم إلى معهد الخدمة الخارجية– وزارة الخارجية، بغداد، 2018. ص 64.

4– الصناعة: تحتل دول الاتحاد المرتبة الثامنة في الإنتاج الصناعي عالمياً، ويصل حجم أنتاجها الى 2.2% من الإنتاج الصناعي العالمي، وتملك دول الاتحاد 10 مجمعات صناعية كبيرة، 8 منها في روسيا،1 في كازاخستان و1 في بيلاروسيا.[1]

5– الزراعة: تنتج دول الاتحاد 40 مليون طن سنوياً من البطاطا، وهذا ما يُمثل11% من إنتاج البطاطا عالمياً، وبهذا تحتل دول الاتحاد المرتبة الثالثة عالمياً. فيما تنتج من القمح ما يزيد عن 90 مليون طن سنوياً، وهذا ما يعادل 10.5% من إنتاج القمح عالمياً، وتحتل دول الاتحاد المرتبة السادسة عالمياً[2]بإنتاج اللحوم بإنتاج سنوي 12 مليون طن، وهذا ما يمثل 45% من إنتاج اللحوم عالمياً. **وفيما** تحتل دول الاتحاد المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج البنجر السكري بنسبة 14% من أجمالي إنتاج العالم، والحال نفسه ينطبق على إنتاج عباد الشمس بأكثر من 15% من مجموع الإنتاج العالمي.[3]

جدول أنتاج القمح والذرة ودوار الشمس في روسيا للسنوات 2021-2023

السنة	حجم الإنتاج (مليون طن)	النسبة من الإنتاج العالمي %
2021	105.7	5.2
2022	122.3	6.0
2023	116.3	5.7

المصدر: سعاد جواد كاظم، مستقبل منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الأوكرانية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة القادسية، 2024، جدول (31)، 176.

6– قطاع النقل: يعد قطاع النقل في دول الاتحاد قطاعاً متقدماً، حيث يبلغ طول الطرق البرية 1704.5 ألف كيلومتر، وهذا ما يعادل 2.6% من مجموع الطرق البرية في العالم، وبذلك تحتل دول الاتحاد المرتبة الخامسة عالمياً، أما في قطاع السكك الحديدية فهي تحتل المرتبة الثالثة بطول 109.1 الف كيلو متر، وهي تُشكل 7.3% من شبكة السكك الحديدية في العالم. إضافة إلى ذلك تمتاز شبكة السكك الحديدية لدول الاتحاد بأنها أكثر الشبكات تطوراً في العالم.

ثالثاً: المزايا الاقتصادية التي يوفرها الاتحاد الاقتصادي

يتبني الاتحاد سياسة تجارية مشتركة، ونظاماً موحداً للتعرفة الجمركية، ووفقاً للاتفاق بين دول الاتحاد، فقد تم إنشاء سوق الأدوية عام 2016، و سوق الكهرباء المشتركة عام 2019، وسوق المشترك للنفط والغاز والمنتجات البترولية في عام 2025،ويتضمن هذا السوق تنسيق السياسات الإنتاجية والتجارة المشتركة بين الدول الأعضاء في مجال النفط والغاز [4]وبدا العمل

[1] التقرير السنوي للجنة الاقتصادية الاوراسية ,2024

[2]Agricultural production in EAEU in 2024

[3] FAO agricultural production statistics ,2024

[4] تقارير الاتحاد الاقتصادي الاوراسيوي ,2025

بموجب اتفاق ألمآتا في قيام هيئة لتنظيم السوق المالية لدول الاتحاد. ويوفر الاتحاد الاوراسيوي عدد من المزيات لجميع الدول المشاركة فيه، وهي:

1. إمكانية استخدام ما يسمى ب"**وفورات الحجم**"، لزيادة حجم السوق، وإنشاء وحدات إنتاجية وتكنولوجية جديدة.
2. عدد سكان الاتحاد اكثر 182 مليون مواطن، وحجم سوق يتجاوز (2.2) تريليون دولار، مما يفتح آفاقاً جدية للنمو الاقتصادي.
3. خلق حوافز حقيقية لتحسين بيئة منظمات الأعمال، مما يحفز الاستثمار المحلي والاجنبي .
4. إمكانية تحقيق الدول المنضوية في الاتحاد، تتمثل بزيادة مستدامة في الناتج المحلي الإجمالي، انخفاض أسعار السلع بسبب حرية التجارة، تخفيض اسعار المواد الخام والسلع المصنعة، زيادة القدرة التنافسية لاقتصادات الاتحاد، ارتفاع مستويات الاجور، إمكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة.

فيما يعمل الاتحاد داخلياً على مبدأ حرية حركة البضائع والخدمات ورأس المال والعمالة، وخارجياً تطبيق سياسة تجارية خارجية مشتركة، والاستفادة من صندوق الاستقرار في ظل الأزمات، وأسعار طاقة مخفضة. وتهدف دول التكتل الاقتصادي تحقيق التالي:

1. **الغاء الحواجز:** أن إزالة الحواجز المتبادلة يحرر الموارد الاقتصادية من القيود، ويزيد من استخدامها وتوزيعها بين دول الاتحاد، مما يزيد من قدرتها التنافسية وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات.
2. **إعادة التوزيع:** لكي تحقق دول الاتحاد مصالحها الاقتصادية، أبدت رغبتها في توسعة الاتحاد بقبول أعضاء جدد، مما سيؤدي إلى إعادة توزيع الإنتاج واسواق الخدمات ورأس المال والعمل فيما بينها.

وعلى وفق توجهات دول الاتحاد، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد 2.6 تريليون مليار في عام 2024، ويمثل (2.6٪) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ 100 تريليون دولار، مقارنة بنسبة (1.6٪) عام 1994، مما يعني مضاعفة نسبة بلدان الاتحاد خلال ثلاثة عقود من الزمن. وفي مجال الطاقة فهي تشكل (14.6%) من الإنتاج العالمي للنفط، و(20.7%) من الإنتاج العالمي للغازللعام 2024 و(9%) من إنتاج الطاقة الكهربائية العالمي للعام 2023وتُشكل دول الاتحاد (15.4%) من مساحة العالم اليابسة.

جدول (1) حجم التجارة البينية وحجم التجارة الخارجية لدول الاتحاد (2010-2024) (مليار دولار)

السنة	حجم التجارة البينية	صادرات الاتحاد 1	واردات الاتحاد 2	الميزان التجاري 3= 1-2
2010	47.13	----	----	-----
2011	62.27	586.5	326.5	260
2012	68.58	600.1	339.2	260.9
2013	64.10	585.4	345.6	239.8
2021	72,6	525,7	318,5	207,2
2022	80,6	----	----	----
2023	82	----	----	----
2024	100	----	----	240

المصدر1: أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في أعادة بناء الدولة (روسيا في عصر بوتين)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2015، ص397.

2: EAEU foreign and mutual trade statistics ,2025

ويتبين من الجدول (1)، أن حجم التجارة البينية لعام 2011 بلغ (62.27) مليار دولار أمريكي، ووصل عام 2012 إلى (68.58) مليار دولار أمريكي، وبنسبة نمو قدرها (32.1٪)عن عام 2010، إلا أنه شهد انخفاضاً في عام 2013 لصعوبة الحفاظ على المؤشرات الواعدة، حيث انخفض حجم التجارة المتبادلة ليصل إلى (5.5٪) مقارنة بالأعوام السابقة، والتي بلغت (8.7%)، فيما بلغت حجم التجارة الخارجية لدول الاتحاد 931 مليار دولار أمريكي عام 2013، ولم ترتفع إلا بمقدار (18) مليون دولار عن عام 2011، مما يعني بقاء التجارة الخارجية في حدود معينة. ثم ارتفع حجم التجارة البينية ليبلغ (72,6,80,6,82,100) مليار دولار للاعوام (2021,2022,2023,2024) وعلئ التوالي

تؤدي روسيا الدور القيادي في عمليات التكامل، بسبب إمكانياتها الكبيرة وتأثيرها الاقليمي، وتظل مسألة تقييم التكامل الأوراسيوي من وجهة نظر المصالح البراغماتية الروسية مثيرة للجدل[1]. إذ أن خسائر روسيا الاقتصادية من انضمامها للاتحاد أكبر من فوائدها الايجابية، فيما ترى روسيا ان توسيع التجارة البينية نتيجة رفع الحواجز الجمركية، يوفر ظروفاً للمنتجين الروس تعظم ارباحهم، فهي تستحوذ على نصف الصادرات الروسية من الاليات والمعدات ولمنتجات التكنولوجيا الفائقة، برغم من المنافسة من الشركات والمنتجات الأجنبية للدول الاوربية والصينية.

إن إحدى المزايا المهمة للاتحاد هي إمكانية تطبيق **(الحمائية الجماعية)**، وستكون نتيجة ذلك رغبة الشركات الأجنبية في تجنب التعريفات الجمركية المرتفعة، من خلال توطين الإنتاج في بلدان دول الاتحاد. كما تحصل روسيا على فوائد النقل الحر لبضائعها عبر أراضي الدول الأعضاء في الاتحاد، فهناك خطوط أنابيب نقل النفط الروسي إلى بلدان أوروبا من خلال بيلاروسيا.

إن نقل الرقابة الجمركية إلى الحدود الخارجية للاتحاد، يتطلب تنظيماً وتنسيقاً لدول الاتحاد[2]، فيما تمثل إجراءات التكامل تكلفة عالية على الميزانية الروسية، نتيجة إلغاء الرسوم والضرائب، بجانب الاسعار التفضيلية لتصدير موارد الطاقة الروسية إلى بلدان دول الاتحاد.

إن إنشاء هذا المشروع للتكامل بالنسبة لروسيا، هو فضاء اقتصادي مشترك مع دول الاتحاد لتسويق منتجاتها، التي لا تتمتع بالقدرة التنافسية في الأسواق العالمية ماعدا تجارة السلاح، على سبيل المثال، بلغت حصة الصادرات الروسية إلى كازاخستان في عام 2014 من الآلات والمعدات والمركبات 32٪، في حين احتلت هذه الانواع من المنتجات نسبة 2.9٪ من الصادرات الروسية إلى دول ثالثة.

ومن المناسب الاشارة إلى أن ما يقارب من (90٪) من إجمالي صادرات دول الاتحاد، و70٪ من وارداته تقع على روسيا وبيلاروسيا. وهو ما يؤشر مركزية الاقتصاد الروسي في الاتحاد (جدول-2). فالتجارة البينية تنحصر بين روسيا من جهة ودول الاتحاد من جهة أخرى، ولازالت التجارة بين دول الاعضاء غير متشابكة بشكل كبير، إذ إن هناك علاقات تجارية كبيرة بين كازاخستان وقرغيزستان وبين روسيا وأرمينيا، وهي بدرجة أدنى مع الدول الأخرى. وتعد روسيا شريكاً تجارياً رئيساً لأغلب الدول، التي تسعى للاستفادة من الفضاء الاقتصادي الموحد.

ومن المناسب الإشارة إلى أن التبادل التجاري بين دول الاتحاد ازدادت بشكل واضح على خلفية العقوبات المفروضة على روسيا بسبب الحرب مع أوكرانيا، وتبني روسيا لنهج التبادل التجاري بالعملات المحلية مع مختلف دول العالم[3] ، وهو ما بات اساساً لنمو التجارة بين دول الاتحاد.

---

[1] وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، بيروت، 2017، ص 94.

[2] http://www.rian.ru/interview/20100406/218623924.html

[3] سعاد جواد كاظم، مستقبل منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الأوكرانية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة القادسية، 2024، ص 203.

جدول (2) حجم التبادل التجاري للدول الأعضاء (مليون دولار)

الدولة	السنة			
	2015	**2016**	**2017**	**النصف الأول عام 2018**
دول الاتحاد	45615,68	42960,35	54697,89	29045,32
ارمينيا	256,24	393,89	557,23	290,32
بيلاروسيا	11007,77	11384,8	13651,08	6854,71
كازاخستان	5120,31	3930,16	5262,55	2839,76
قيرغيرستان	410,18	447,17	541,5	311
روسيا	28821,17	26804,32	34685,54	18749,53

المصدر: عباس فالح حسن، الأهمية الجيوبولتيكية للاتحاد الاقتصادي الاوراسي، مجلة حوار الفكر، العدد (50)، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، كانون الاول 2019.

التحديات الرئيسة للاتحاد الاقتصادي الاوراسيوي

1- التباين في القطاعات الاقتصادية لدول الاتحاد: يتكون اقتصاد كل بلد من قطاعات تمثل مكونات أو أجزاء الاقتصاد، ولها خصائص مشتركة وأهداف ووظائف محددة. في التقييم الحديث لتوزيع القطاعات الاقتصادية من المعتاد استخدام نموذج يتكون من ثلاث قطاعات رئيسة، وهي:

الأول: ويشمل فروع الاقتصاد التي تختص باستخراج المواد الخام (الموارد الطبيعية)، فضلاً عن الزراعة والغابات وصيد الأسماك والصيد.

الثاني: ويتكون من قطاع الصناعة والبناء والتشييد.

الثالث: ويشمل توفير الخدمات ومنها النقل والاتصالات والتجارة والسياحة والرعاية الصحية، وتشمل تكنولوجيا المعلومات، والتمويل، وبحوث التسويق، والتعليم، هذا القطاع أكثر القطاعات سرعة في النمو.

2- نسب المساهمة للقطاعات الرئيسة في تكوين الناتج المحلي

يمكن ملاحظة التفاوت ما بين نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية (جدول-3)، وهو ما يشكل قيداً لبعض البلدان مثل روسيا، ومن جهة أخرى يثبت هذا التفاوت وجود تقسيم عمل دولي خاص بالاتحاد الاقتصادي الاوراسيوي، في تخصص روسيا وبيلاروسيا في التصنيع التقليدي والرقمي، فيما تظل البنية الصناعية للدول الأخرى تقليدية.

ونلحظ أن كل من أرمينيا وكازاخستان يستحوذان على أعلى نسبة مساهمة قطاعية، في الزراعة والرعي والغابات بنسبة (29.2%) و(23.1%) على التوالي، فيما تقف بيلاروسيا على قمة دول الاتحاد بالنسبة للتصنيع والبناء، وبواقع (35.19%)، في حين تأتي روسيا في المرتبة الأولى لدول الاتحاد، في نسبة مساهمة قطاع الخدمات (60.8%)، بما الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهو ما يؤشر انطلاق القطاع الرقمي بقوة، ليفتح آفاق الاقتصاد ما بعد الصناعي.

جدول (3) هيكل الناتج المحلي لاقتصادات دول الاتحاد الاوراسيوي لعام 2017

الدولة	نسب مساهمة القطاعات الرئيسة			أجمالي المساهمة %
	القطاع الأول	القطاع الثاني	القطاع الثالث	
روسيا	13.9	25.3	60.8	100
بيلاروسيا	8.68	35.19	56.13	100
كازاخستان	23.1	25.6	51.3	100
ارمينيا	29.2	17.4	53.4	100
قيرغيزستان	14.9	28.5	56.6	100

Source: https://data.albankaldawli.org/country/kazakhstan- armenia- kyrgyz- belarus- russian- federation?view=chart

3- أوضاع موازنات دول الاتحاد الاوراسيوي

أن جميع موازنات دول الاتحاد تعاني من عجوزات عدا (بيلاروسيا)، وأن كان حجم هذا العجز لا يشكل مخاطر كبيرة في الآجل القصير، إلا أنه يؤشر بوضوح ضعف الايرادات، نتيجة عدم استقرار أوضاع الاسواق العالمية وبخاصة (الطاقة)، فضلاً عن إجراءات حمائية تقيد كثيراً من حركة السلع.

وبشكل عام فإن موازنات دول الاتحاد ظلت تعاني من عجوزات مستمرة للسنوات 2015، 2016، 2017، عدا بيلاروسيا التي حافظت على هامش فائض بمتوسط (500) مليون دولار، نتيجة تفوق الايرادات على النفقات، وجاءت روسيا بالمرتبة الأولى من حيث حجم العجز، وبمتوسط عجز قدره (6.9) مليار دولار.

وإحدى أهم قنوات خلق العجز في الموازنات هو سعة مروحة الانفاق الحكومي، لا سيّما في مجالات الدفاع والسياسات الاجتماعية والتنمية البشرية (التعليم والصحة)، والتي لا يمكن عبورها تحت ضغط المحافظة على توازن الموازنة. وتواجه روسيا مستواً عالياً من الانفاق العسكري في ظل الحرب الداءرة مع أوكرانيا والذي ارتفع الى مستوى (9.6%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 .[1]

جدول (4) العجز والفائض في الموازنات الحكومية لدول الاتحاد لعام 2017

الدولة	الايرادات	النفقات	العجز أو الفائض
روسيا	258.65	266.04	*(7.39)
بيلاروسيا	8.9	8.8	0.1
كازاخستان	29.27	32.95	(3.68)
قيرغيزستان	2.04	2.36	(0.32)
أرمينيا	2.57	3.12	(0.55)

المصدر: 1-http://www.gks.ru, 2-http://www.belstat.gov 3-http://www.stat.kg/ru ،4-https://www.armstat.am/ru

*- الارقام بين قوسين سالبة.

[1] نورس سرحان مردان، التوجهات الجيو اقتصادية والسياسية الروسية لتوظيف مخرجات الأزمة الأوكرانية في النظام الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، 2024، ص 181.

الاستنتاجات

1. جاءت فكرة تأسيس الاتحاد الاوراسيوي، وخلق فضاء اقتصادي وأمني وسياسي لمواجهة التحديات التي فرضتها أوضاع القرن الجديد. كبديل عن فشل رابطة الدول المستقلة من تحقيق أهدافها.
2. تزداد صعوبة التقدم في التكامل الاقتصادي عندما ترتفع درجة اعتماد اقتصادات عدة على اقتصاد مركزي واحد كما هو الاقتصاد الروسي، وبهذا يكون توزيع المنافع غير متماثل.
3. تتحمل روسا عبء بعض الاقتصادات الضعيفة (قيرغيزستان– أرمينيا)، إلا أن المصالح الأمنية والسياسية تعلو على المصالح الاقتصادية من المنظور الاستراتيجي.
4. لازالت حصة السلع الأولية في صادرات دول الاتحاد هي السمة الأكبر، وتؤدي دوراً كبيراً في دعم موازنات هذه الدول.
5. ان جميع موازنات دول الاتحاد تعاني من عجوزات عدا(بيلاروسيا)
6. ان تجربة التكامل الاوراسي تمثل نموذجا اقتصاديا واعدا لتعزيز التعاون الإقليمي رغم ما يكتفها من تحديات تتطلب سياسات تنسيقية اكثر فاعلية

التوصيات

1- لابد من تطوير البنية التحتية المشتركة بين دول الاتحاد، خصوصاً شبكات النقل والطاقة، لكي تساهم برفع مستويات الربط الاقتصادي وخفض تكاليف التجارة.
2- تتطلب حالة احداث التشابكات الاقتصادية بين دول الاتحاد، السعي المنظم والمخطط لتنويع الهياكل الاقتصادية، بغية خفض منسوب الاعتمادية على صادرات المواد الخام والطاقة الاحفورية.
3- تقليل الفجوة التنموية بين دول الأعضاء من خلال برامج دعم مالي وفني للدول الأقل نمواً لا سيّما قرغيزستان وأرمينيا.
4- ضرورة التقدم في مسار الأطر المؤسسية الناظمة لدول الاتحاد، لضمان حسن تنفيذ سياسات الاتحاد بفاعلية.
5- طالما أن أحد أهم أهداف أنشاء هذا الاتحاد هو الأمن والاستقرار، فأن الحاجة تبدو ملحة للتعاون في ميدان كبح الإرهاب لا سيّما وأن عدد من هذه تنتعش فيها جماعات إرهابية.

المصادر

1- أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في أعادة بناء الدولة (روسيا في عصر بوتين)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2015.

2- إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974.

3- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 2002.

4- بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964.

5- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1998.

6- جاسم بن محمد القاسمي، آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999.

7- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985.

8- رشيد بوكساني، أحمد وبيش، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي في: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، دار الهدى، الجزائر، 2005.

9- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 1998،

10- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، ط 2، القاهرة، 1994.

11- سامية جدو، التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته- دراسة مقارنة بالاتحاد الأوروبي، في: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية، دار الهدى، 2005.

12- فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية - اللبنانية، القاهرة، 2004.

13- كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتبة العربية الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، 1984.

14- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، 2001.

15- محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفي، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999

16- محمد محمود الإمام، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.

17- محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972

18- محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، دراسة للاتجاهات الانمائية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي 1960-1980، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980.

19- منصور الراوي، التكامل الاقتصادي دراسة نظرية وتطبيقية في التكامل الاقتصادي في العالم والوطن العربـي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩١.

20- هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي: النظريات والسياسات، دار اليازوري، عمان، 2009.

21- وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، بيروت، 2017.

البحوث والدراسات و التقارير

1- عباس فالح حسن، الأهمية الجيوبولتيكية للاتحاد الاقتصادي الاوراسي، مجلة حوار الفكر، العدد (50)، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، كانون الأول 2019.

2- --------، عباس فالح حسن، مكانة الاتحاد الاقتصادي الاوراسي في التوجهات الروسية، بحث مقدم إلى معهد الخدمة الخارجية- وزارة الخارجية، بغداد، 2018.

3- التقرير السنوي للجنة الاقتصادية الاوراسية ,2024

4- تقارير الاتحاد الاقتصادي الاوراسيوي ,2025

الاطاريح الجامعية

1- سعاد جواد كاظم، مستقبل منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الأوكرانية، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة القادسية، 2024.

2- نورس سرحان مردان، التوجهات الجيو اقتصادية والسياسية الروسية لتوظيف مخرجات الأزمة الأوكرانية في النظام الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، 2024.

المصادر باللغة الانكليزية

1. Bela, blassa, The Theory of Economic integration, D.lrwin Homewood, 1961.
2. Kabya Tshikuku ,Integration economics national, cahier economic et Sochaux, presses universities a Zair–Kinchassa, September December, 1981.
3. 5-The Oxford Dictionary VII.C. (Oxford: Clarendon Press, 1922-1970
4. 6-Yadwiga Forowicz, Economies International, Benchmen, Quebec, 1995.
5. EAEV population by country,2025
6. The world bank-world development indicators ,2023
7. United nations-un statistics division(unsd),2023
8. EAU cammunsion-guidance on trade and statistics,2024
9. GIS reports -EAEU economic figures,2024
10. FAO agricultural production statistics ,2024
11. EAEU foreign and mutual trade statistics ,2025